الفهرس

المقدمة	٥
أهمية البحث	٩
منهج البحث	١٢
خطة البحث	١٤
الفصل التمهيدى : سيادة الدستور	١٨
المبحث الأول : مبدأ سمو الدستور	٢٠
المطلب الأول : السمو الموضوعى للدستور	٢٣
المطلب الثانى :السمو الشكلى للدستور	٢٩
المبحث الثانى : مبدأ المشروعية و سيادة القانون	٣٥
الباب الأول : دور السلطة التشريعية فى المجالين المالى والتشريعى	٤٠
الفصل الأول : مفهوم اصطلاح الدولة فى الخطاب الدستورى	٤١
المبحث الأول : تعريف الدولة و المقصود بها فى الخطاب الدستورى	٤٣
المبحث الثانى : المجلس التشريعى	٥١
المطلب الأول : نظام المجلسين	٥٢
المطلب الثانى : نظام المجلس النيابى الواحد	٥٧
المبحث الثالث : مدى أخذ النظام فى مصر بالمجلس الواحد أو المجلسين	٦٠
المطلب الأول : تبنى الدساتير لنظام المجلسين	٦١
المطلب الثانى : عهد المجلس الواحد	٦٨
المطلب الثالث :العودة إلى نظام المجلسين إلى نوع ما	٧٦
الفصل الثانى : دور السلطة التشريعية فى المجال المالى	٨٠

Scanned by CamScanner

المبحث الأول : نشأة دور السلطة التشريعية فى المجال المالى	٨١
المبحث الثانى : الاختصاص المالى للبرلمان فى مصر	٨٣
الفصل الثالث : الاختصاص التشريعى للبرلمان و تطوره التاريخى	٨٦
المبحث الأول : نشأة و تطور الاختصاص التشريعى للبرلمان	٨٨
المبحث الثانى : الاختصاص التشريعى فى مصر	٩٢
الفصل الرابع : مدى اختصاص السلطة التنفيذية بالوظيفة التشريعية	٩٧
المبحث الأول : التمييز بين اللائحة و القانون	٩٨
المبحث الثانى : الاعتبارات التى مهدت الطريق للسلطة التنفيذية للمشاركة فى أعمال التشريع	١٠٤
المبحث الثالث : أنواع اللوائح	١٠٧
الباب الثانى : سلطة المشرع التقديرية و نطاق التقدير فى المجال التشريعى	١١٣
الفصل الأول : السلطة التقديرية للمشرع	١١٤
المبحث الأول : مصادر التقدير	١١٧
المبحث الثانى : نطاق السلطة التقديرية للمشرع	١٢٠
المطلب الأول :انعدام السلطة التقديرية للمشرع	١٢٢
المطلب الثانى : سلطة المشرع المحددة	١٢٩
الفصل الثانى :الأسس التى تقوم عليها الرقابة على السلطة التقديرية للمشرع	١٣٥
المبحث الأول : نطاق التقدير فى المجال التشريعى	١٣٧
المطلب الأول : النصوص الدستورية الإلزامية " الوجوبية "	١٤٠
المطلب الثانى : النصوص الدستورية التقديرية "الجوازية "	١٤٧
المطلب الثالث : النصوص الدستورية غير المحددة و التى صيغت فى صورة أهداف عامة	١٥٧
المبحث الثانى : حرية المشرع فى إصدار التشريع أو عدم إصداره	١٦٢

Scanned by CamScanner

الفصل الثالث : تحول الاختصاص التشريعى الوجوبى إلى اختصاص تقديرى	١٦٩
المبحث الأول : تضمن الوثائق الدستورية قواعد آمرة	١٧١
المبحث الثانى : التزامات السلطة التشريعية حال إلزام المشرع الدستورى لها بإصدار قانون	١٧٤
المبحث الثالث : مدى التزام البرلمان بالتدخل التششريعى	١٧٧
الفصل الرابع : حرية المشرع فى اختيار و تحديد مضمون التشريع	١٨٠
المبحث الأول : الاتجاه التقليدى فى مدى رقابة القاضى الدستورى لملاءمة التشريع	١٨١
المبحث الثانى : الاتجاه القضائى الحديث لمدى امتداد رقابة الدستورية للملاءمة	١٩٠
الباب الثالث : صور مخالفة المشرع لضوابط التقدير	٢٠٧
الفصل الأول : مصادرة التشريع لحرية من الحريات العامة أو الانتقاص منها	٢١٤
المبحث الأول : تنظيم القضاء وممارسة حق التقاضى	٢١٨
المبحث الثانى : حرية التعبير و الحقوق السياسية	٢٢٩
المبحث الثالث : صيانة الملكية الخاصة و حرمتها	٢٣٢
المبحث الرابع : الحق فى المساواة و تكافؤ الفرص	٢٣٦
المبحث الخامس : الحرية الشخصية و الحق فى التعليم	٢٤١
المبحث السادس : حق العمل و تولى الوظائف	٢٤٦
الفصل الثانى : التزام المشرع بمبدأى التناسب و المعقولية	٢٤٩
المبحث الأول : رقابة التناسب فى القضاء الدستورى المصرى	٢٥٤
المطلب الأول : نظرية الغلو فى القضاء الإدارى و قضاء المحكمة الدستورية العليا	٢٥٥
المطلب الثانى : مجال رقابة التناسب فى القضاء الدستورى المصرى	٢٦٠
المبحث الثانى : نظرية الخطأ الظاهر فى التقدير فى قضاء المجلس الدستورى	٢٦٩

Scanned by CamScanner

الفصل الثالث : وجوب الترابط العقلى و المنطقى بين اغراض التشريع ووسائله	٢٨٠
الفصل الرابع : عدم التمييز بين المراكز القانونية المتماثلة	٢٩٨
الفصل الخامس : الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية	٣١٢
المبحث الأول : نطاق الانحراف بسلطة المشرع	٣١٦
المبحث الثانى : معيار الانحراف بسلطة المشرع	٣١٨
المبحث الثالث : تقدير فكرة الانحراف التشريعى	٣٢٨
المبحث الرابع : خصائص عيب الانحراف بالسلطة و اثباته	٣٤٥
المبحث الخامس : موقف القضاء الدستورى من رقابة الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية	٣٥٥
الفصل السادس : الامتناع التشريعى	٣٦٨
الفصل السابع :تنازل البرلمان عن اختصاصه التشريعى للسلطة التنفيذية	٤٠٣
المبحث الأول : إفراط البرلمان فى تفويض اختصاصه التشريعى	٤٠٧
المبحث الثانى : تسامح البرلمان مع تدخلات السلطة التنفيذية فى مجالات انفراده التشريعى فى الظروف الاستثنائية	٤٢٧
المبحث الثالث: إفراط البرلمان فى الإحالة للسلطة التنفيذية	٤٣٧
الباب الرابع : آليات الرقابة على سلطة المشرع التقديرية	٤٤٨
الفصل الأول : الرقابة فى فرنسا	٤٥١
الفصل الثانى : الرقابة فى الولايات المتحدة الامريكية	٤٦٨
الفصل الثالث : الرقابة على دستورية القوانين فى مصر	٤٨٠
المبحث الأول : مرحلة الرقابة الدستورية غير المتخصصة	٤٨١
المبحث الثانى : مرحلة الرقابة الدستورية المتخصصة	٤٩١
الفصل الرابع : نحو رؤيتنا المستقبلية للرقابة الدستورية فى مصر	٥٠٥
الخاتمة	٥٢٢

Scanned by CamScanner